GCHR
مركز الخليج لحقوق الإنسان

تقرير سنوي
لمركز الخليج لحقوق الإنسان

حقوق الإنسان
في منطقة الشرق الأوسط

2023

حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط

مركز الخليج لحقوق الإنسان
التقرير السنوي 2023
مارس/آذار 2024

Gulf Centre for Human Rights

Email: info@gc4hr.org
/ GC4HR
/GulfCentre4HR

WWW.GC4HR.ORG

عن مركز الخليج لحقوق الإنسان

من نحن

مركز الخليج لحقوق الإنسان منظمة غير حكومية مستقلة غير هادفة للربح، أسسه في أبريل/ نيسان من عام 2011 عددٌ من المدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة الخليج والبلدان المجاورة. يتلقى التوجيه من قبل مجلس استشاري مؤلف من مناصرين لحقوق الإنسان على الصعيدين الإقليمي والدولي، من بينهم أكاديميون ومحامون.

مناطق العمل

يتخذ مركز الخليج لحقوق الإنسان من لبنان مقراً له، ويوثق واقع المدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مع إيلاء اهتمام خاص لمنطقة الخليج والبلدان المجاورة، وتحديداً البحرين والكويت وإيران والعراق والأردن ولبنان وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية وسوريا والإمارات العربية المتحدة واليمن. يقوم مركز الخليج لحقوق الإنسان بانتظام بتغطية الانتهاكات في بلدان أخرى في المنطقة، مثل مصر أو فلسطين. ويشمل مركز الخليج لحقوق الإنسان بعمله دولاً أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من خلال مشاورات ونشاطات تستند إلى نظرية التغيير التي يتبنَّاها المركز، التي تخلص إلى أن من المرجح أن يتحسن وضع حقوق الإنسان في دول الخليج حال أن تشهد دول مهمة أخرى في المنطقة، مثل تونس ومصر وسوريا والعراق، حالةً من التغيير السلمي فيما يخص أوضاع حقوق الإنسان

المهمة

مركز الخليج لحقوق الإنسان منظمة غير حكومية مستقلة غير هادفة للربح تقدم الدعم والحماية إلى المدافعين عن حقوق الإنسان من أجل تعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي.

الرؤية

التوصُّل إلى فضاءات مدنية نشطة في منطقة الشرق الأوسط تُحترم فيها حقوق الإنسان جُملةً، ويتمكن فيها المدافعون عن حقوق الإنسان، بمن فيهم الصحفيون والناشطون على الإنترنت، من ممارسة عملهم الحقوقي دونما خوف أو خشية من التنكيل بهم.

المانحون

خلال عام 2023، تلقى مركز الخليج لحقوق الإنسان التمويل من قبل صندوق سيغريد راوزينغ، ومؤسسة المجتمع المفتوح، والاتحاد الأوروبي، ومؤسسة تايدز، والصندوق النرويجي لحقوق الإنسان، والشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية التعبير (آيفِكس)، بالإضافة إلى جهات مانحة أخرى. لا نقبل أموالاً من أي حكومات في البلدان التي نعمل بها. نشكر الشركاء المانحين على دعمهم هذا التقرير السنوي. يمكنكم الاطلاع على مزيد من المعلومات عن مركز الخليج لحقوق الإنسان.

العضوية

مركز الخليج لحقوق الإنسان عضو في الشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية التعبير (آيفِكس)، وتحالف سيفيكاس، والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، وشبكة الإنقاذ المعنية بالتعذيب، التابعة للمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، والاتحاد الدولي للمدافعات عن حقوق الإنسان، وشبكة المدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والمنتدى العالمي لتطوير وسائط الإعلام، ولجنة حقوق الإنسان بنقابة المحامين البريطانية، والتحالف العربي للحقوق الرقمية، وائتلاف المجتمع المدني للمعلومات والديمقراطية. تقوم هذه الشبكات، بما فيها ائتلاف فوكا! ومرصد سيفيكاس بتعظيم أثر حملات مركز الخليج لحقوق الإنسان، ودعم ما يتخذه من تحركاتٍ مشتركة وما يصدر عنه من أنباء.

الإهداء

هذا التقرير مُهدى إلى جميع المدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولا سيما منهم المدافعات وأفراد الأقليات في المنطقة، ممن يتعرضون إلى ضغوط وتهديدات جمَّة بسبب عملهم.

فصولُ التقرير

عن مركز الخليج لحقوق الإنسان 04

الملخَّص التنفيذي 07

القسم الأول: المناصرة والحملات 09

القسم الثاني: تقاريرُ مركز الخليج لحقوق الإنسان الموضوعاتية والقُطريَّة 10

القسم الثالث: الدعم العملي الذي يقدمه مركز الخليج لحقوق الإنسان إلى المدافعين عن حقوق الإنسان وهيئات المجتمع المدني 17

القسم الرابع: لمحات قُطرية 20

القسم الخامس: نظرة عامة على حالة حقوق الإنسان في المنطقة 23

القسم الخامس: نظرة عامة على حالة حقوق الإنسان في المنطقة 39

القسم السادس: التوصيات 41

الملخَّص التنفيذي

أن الهدف الرئيسي لمركز الخليج لحقوق الإنسان هو تعزيز فضاءات مدنية نشطة يتمكن فيها المدافعون عن حقوق الإنسان وغيرهم من الفاعلين في المجتمع المدني من حرية العمل من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. طوال عام 2023، واصل مركز الخليج لحقوق الإنسان تقديم الدعم إلى المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم المحامون المستقلون، والصحفيون، والأكاديميون والناشطون عبر الإنترنت في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مع إيلاء اهتمام خاص لمنطقة الخليج والبلدان المجاورة، من خلال نشاطاته الأساسية المتعلقة بالتوثيق وإجراء البحوث، والعمل على رصد قضايا المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر ونشر أنبائها، بالإضافة إلى نشاطات المناصرة والحملات، وبناء القدرات والحماية والمساعدة.

خلال عام 2023، واصل مركز الخليج لحقوق الإنسان، إلى جانب عدد من الشركاء المحليين والحلفاء الدوليين، القيام بدور بالغ الأهمية في ضمان وضع القضايا التي قد لا تحظى بالاهتمام الذي تستحقه في صدارة الأوساط الإعلامية وهيئات المناصرة الناطقة باللغة الإنكليزية، بما في ذلك في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أو في مناسبات مثل اليوم العالمي لحرية الصحافة. كما تابع مركز الخليج لحقوق الإنسان عمله مؤتلفاً مع عدد من المنظمات الشريكة لتنظيم حملات من أجل المدافعين المسجونين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم المؤسس المشارك لمركز الخليج عبد الهادي الخواجة في البحرين، وعضو مجلس الإدارة أحمد منصور في الإمارات العربية المتحدة.

في عام 2023، أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان 86 مناشدة و ست دعوات إلى اتخاذ تحرُّكات عاجلة، وبيانات ورسائل مشتركة تتعلق بمدافعين ومدافعات عن حقوق الإنسان من المنطقة. كما نشر مركز الخليج لحقوق الإنسان أربعة تقارير، منفرداً أو مع بعض شركائه، بما في ذلك التقديمات المشتركة بخصوص دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في سياق الاستعراض الدوري للأمم المتحدة لكل منهما، وأصدر تقريره السنوي، وتقريراً شاملاً عن التحديات التي تواجه الصحفيين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفضلاً عما تقدم، واصل مركز الخليج لحقوق الإنسان عمله الممتد فيما يخص إصدار التقارير الدورية بشأن حالة حقوق الإنسان في العراق، إذ نشر خمسة تقارير دورية حول انتهاكات حرية التعبير والتجمع في العراق وفي كردستان العراق.

كما واصل مركز الخليج لحقوق الإنسان إلقاء الضوء على الممارسات الضارة المتمثلة في الغسيل الرياضي والغسيل الأخضر اللذين تنتهجهما بلدان عديدة في جميع أنحاء المنطقة، ضمن محاولتها تحسين صورتها على المسرح العالمي.

نظَّم مركز الخليج لحقوق الإنسان مع خمسة وثلاثين من شركائه مجدداً إكسبو حقوق الإنسان البديل الثاني الذي سبق أن أحرز نجاحاً كبيراً. و إكسبو حقوق الإنسان البديل فعاليةٌ عبر الإنترنت عُقدت في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، قُبيل انعقاد الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف COP28 (أو قمة المناخ) في الفترة من 30 نوفمبر/تشرين الثاني إلى 12 ديسمبر/كانون الأول 2023 في الإمارات العربية المتحدة. كان ذلك ضمن حملة أكبر تتصل بقمة المناخ هذه، بُغية إلقاء الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة والدول التي تجاورها، في محاولة للمساعدة على إطلاق سراح المدافعين عن حقوق الإنسان.

ALTERNATIVE
HUMAN RIGHTS EXPO
إكسبو حقوق الإنسان

المقدِّمة

يقدم هذا التقرير السنوي، الذي يغطي الفترة ما بين 01 يناير/كانون الثاني 2023 و31 ديسمبر/كانون الأول 2023، ملخصًا لجهود مركز الخليج لحقوق الإنسان في المناصرة بالنيابة عن المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين والأكاديميين والصحفيين والمتظاهرين والمواطنين، لكي يُتاح لهم ممارسة حقوقهم الإنسانية بشكل سلمي وفي حرية من كل قمع. وبالإضافة إلى توثيق التقرير جهودنا ونشاطاتنا في مجال المناصرة، فإنَّه يوثق أيضاً الطرق التي بها ساعدنا في بناء قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من الفاعلين في المجتمع المدني، ممن يعملون بشكل سلمي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط.

يودُّ مركز الخليج لحقوق الإنسان أن يُعرب ابتداءً عن تقديره لشركائه على الصُعُد المحلية والإقليمية والدولية، بمن فيهم خبراء الأمم المتحدة، الذين ما انفك يقيم معهم علاقات مثمرة في سياق العمل المشترك بين المركز ونُظرائه، بُغية تعظيم أثر العمل الذي يقوم به المدافعون عن حقوق الإنسان والفاعلون في المجتمع المدني بدول منطقة الشرق الأوسط، وتقديم الدعم إليهم.

يلخص القسم الأول من هذا التقرير حملات مركز الخليج لحقوق الإنسان الموضوعاتية والقُطرية، وما قام به من أعمال المناصرة لدى منظمات دولية كالأمم المتحدة، والمناصرة القانونية. ويلقي القسم الثاني الضوء على مختلف التقارير الموضوعاتية والقُطرية التي نشرها مركز الخليج لحقوق الإنسان خلال العام المنصرم. أمَّا القسم الثالث، فيلخص الدعم العملي الذي قدمه مركز الخليج لحقوق الإنسان إلى المدافعين عن حقوق الإنسان والفاعلين في المجتمع المدني طوال عام 2023. ويقدم القسم الرابع "لمحات" عن حالة حقوق الإنسان في كل من البلدان التي بها نعمل في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط. ويُختتم التقرير بنظرة عامة على حالة حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي في القسم الخامس، ويتضمن القسم السادس توصيات للعام المقبل.

القسم الأول:

المناصرة والحملات

طوال عام 2023، أبدى مركز الخليج لحقوق الإنسان تضامنه مع المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين والفاعلين في المجتمع المدني ونظرائه من منظمات حقوق الإنسان، التي تعمل على حماية حقوق الإنسان في دول منطقة الشرق الأوسط وتعزيزها.

الحملات العامة

في فبراير/شباط 2023، انضم مركز الخليج لحقوق الإنسان إلى حملة جديدة لحقوق الإنسان مع تحالف من الشركاء، حمل اسم «ساند معتقلي الإمارات» (SANID_@UAE)، للعمل على مناصرة حقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة. ويضم التحالف منظمة القسط، ومركز مناصرة معتقلي الإمارات، والحملة الدولية للحرية في الإمارات، والمركز الدولي للعدالة وحقوق الإنسان، ومجموعة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الحقوقية. ونفذت الحملة جُملةً من النشاطات في عام 2023، بما في ذلك الندوات عبر الإنترنت وإجراء المقابلات وإعداد العرائض.

في اليوم العالمي لحرية الصحافة، التي يُحتفى بها كل عام في الثالث من مايو/ أيار، دعا مركز الخليج لحقوق الإنسان السلطات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى حماية الحق في حرية التعبير، ووضع حد للاعتداءات على الصحفيين. وقد شهد عام 2023 حلول الذكرى الثلاثين لليوم العالمي لحرية الصحافة، وتزامن ذلك مع الذكرى الخامسة والسبعين لإصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وفي 01 سبتمبر/أيلول 2023، انضم مركز الخليج لحقوق الإنسان إلى فعالية نظمها مركز البحرين لحقوق الإنسان للمساعدة على إطلاق سراح عبد الهادي الخواجة.

وقام مركز الخليج لحقوق الإنسان والعديد من شركائه بنشر مقاطع مصوَّرة ومنشورات بمناسبة عيد ميلاد أحمد منصور الرابع والخمسين في 22 أكتوبر/تشرين الأول 2023.

مركز الخليج لحقوق الإنسان ينظم معرض اكسبو حقوق الإنسان البديل الثاني

قدم مركز الخليج لحقوق الإنسان مع خمسة وثلاثين من شركائه إكسبو حقوق الإنسان البديل الثاني، وهو فعاليةٌ عبر الإنترنت عُقدت في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2023. يمكنك مشاهدة الفعالية على حساب مركز الخليج لحقوق الإنسان على يوتيوب (باللغتين الإنكليزية والعربية)، وزيارة صفحة المحتويات. قام ميشيل فورست، أول مقرر خاص للأمم المتحدة معنيٌ بالمدافعين عن البيئة بموجب اتفاقية آرهوس، بتقديم هذه الفعالية. وقد دعا إكسبو حقوق الإنسان البديل الثاني إلى إطلاق سراح مدافعين عن حقوق الإنسان، من بينهم المدافع الإماراتي أحمد منصور، وآخرين في المنطقة ممن تعرضوا إلى التعذيب والسجن، مثل عبد الهادي الخواجة في البحرين، وسلمى الشهاب في المملكة العربية السعودية، والحائزة على جائزة نوبل، نرجس محمدي في إيران، وعلاء عبد الفتاح في مصر.

وقدَّم مركز الخليج لحقوق الإنسان مساهماتٍ إلى قضايا خمس من المدافعات المسجونات عن حقوق الإنسان ضمن حملة التحالف الدولي للمدافعات عن حقوق الإنسان #Spread_ingTheEcho (ترجيع الصدى)، قُبيل اليوم العالمي للمدافعات عن حقوق الإنسان في 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2023. ومن حُسن الطالع أن قد تم إطلاق سراح إحدى المدافعات عن حقوق الإنسان، نسرين ستوده في إيران، في نوفمبر/تشرين الثاني قبل بدء الحملة.

المناصرة لدى الأمم المتحدة

لدى انعقاد الدورة الثانية والخمسين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (27 فبراير/شباط - 04 أبريل/نيسان)، شارك مركز الخليج لحقوق الإنسان في أعمال المناصرة المتعلقة بموضوعات مختلفة. لقد شاركنا في المشاورة غير الرسمية بشأن مشروع القرار المتعلق بحالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية في 14 مارس/آذار، لمناقشة التوصيات الصادرة عن ميثاق الحقيقة والعدالة (وهو ائتلاف من عشر جمعيات للضحايا/ الناجين وأسر الأفراد الذين تعرَّضوا إلى الاختفاء القسري من قبل جميع أطراف النزاع) خلال المناقشة غير الرسمية.

في 14 مارس/آذار 2023، شارك مركز الخليج لحقوق الإنسان في رعاية فعالية جانبية لمجلس حقوق الإنسان في جنيف، حيث قدمت ماري لولر تقريرها الجديد الذي حمل عنوان «النجاح من خلال المثابرة والتضامن: 25 عاماً من إنجازات المدافعين عن حقوق الإنسان».

كذلك قدَّم مركز الخليج لحقوق الإنسان توصيات من التقديم المشترك إلى الاستعراض الدوري الشامل بشأن دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الجلسات التمهيدية للاستعراض الدوري الشامل. وقد تمَّ رفع التقديم المشترك من قبل كل من تحالف سيفيكاس، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، ومركز مناصرة معتقلي الإمارات. وشهدت الجلسات كذلك عروضاً تقديمية قدَّمها شركاء من كل من مركز مناصرة معتقلي الإمارات، ومجموعة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الحقوقية، والحملة الدولية للحرية في الإمارات العربية المتحدة، وآكسس ناو.

أيد مركز الخليج لحقوق الإنسان وشركاؤه القرار الذي يقضي بتجديد ولاية المقرر الخاص المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان لمدة ثلاث سنوات. ووقَّع مركز الخليج لحقوق الإنسان على رسالة مشتركة بمبادرة من الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، إلى جانب نحو 170 من منظمات المجتمع المدني، ومما جاء فيها، «إنَّ هذه فرصةٌ للدول والمجلس لإظهار دعمهم واعترافهم بالدور الذي لا غنى عنه الذي ينهض به المدافعون عن حقوق الإنسان، لضمان تمتع جميع الناس بالحرية والكرامة والعدالة والمساواة.»

وفي يوليو/تموز 2023، قدَّم مركز الخليج لحقوق الإنسان وتحالف سيفيكاس تقديماً مشتركاً إلى الاستعراض الدوري الشامل للمملكة العربية السعودية، ركز على حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع.

في 03 يوليو/تموز 2023، نظَّم كل من منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين ومركز الخليج لحقوق الإنسان والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان وحملة #FreeAlKhawaja (الحرية للخواجة) فعالية جانبية لبحث ما يلاقيه عبد الهادي الخواجة وغيره من المدافعين المسجونين عن حقوق الإنسان من نقص العلاج. وقد حظيت الفعالية بحضور جيد من قبل عدد من الدول، منها الولايات المتحدة والدنمارك وألمانيا والنمسا وبلجيكا وسويسرا واليمن.

على هامش انعقاد دورَتَي مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول، نظم مركز الخليج لحقوق الإنسان فعالية جانبية حول المدافعات عن حقوق الإنسان في مناطق النزاع وما بعد النزاع والحالات المتأثرة بالأزمات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد شارك في استضافة هذا الحدث مؤسسة رافتو وصندوق العمل العاجل.

في 19 سبتمبر/أيلول 2023، اجتمع ممثلو مركز الخليج لحقوق الإنسان وناشطون من جميع مناطق العالم وتحالف من سبع عشرة منظمة من منظمات المجتمع المدني أمام قصر الأمم في جنيف للدعوة إلى تقديم حماية أفضل للعمل الذي يقومون به، بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإصدار إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، وطالبوا بتحديث هذه الوثيقة التاريخية.

في 18 و19 سبتمبر/أيلول 2023، ألقى كل من منظمة القسط ومركز الخليج لحقوق الإنسان بياناً خطابياً مشتركاً أمام الدورة الرابعة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان، تناولت الاعتقالات التعسفية في المملكة العربية السعودية، خلال الحوار التفاعلي مع فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي.

في 27 سبتمبر/أيلول، شارك مركز الخليج لحقوق الإنسان في رعاية فعالية جانبية أخرى على هامش انعقاد دورة مجلس حقوق الإنسان الرابعة والخمسين، حملت عنوان: «إسكات المعارضة: الخطر الذي يواجهه المدافعون عن حقوق الإنسان في البحرين». وفي هذه الفعالية، استمع الحضور إلى مدافعين بحرينيين عن حقوق الإنسان، تناولوا محاولات إسكاتهم والانتقام منهم. ومما يبعث على القلق أن المدافعة البحرينية عن حقوق الإنسان ابتسام الصايغ كانت هدفاً لتغريدات تشهيرية لدى عودتها إلى البحرين.

في 03 أكتوبر/تشرين الأول 2023، خاطب مركزُ الخليج لحقوق الإنسان مجلسَ الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن دولة الإمارات العربية المتحدة، لدى اعتماد الاستعراض الدوري

الشامل من قبل مجلس حقوق الإنسان، مشيراً إلى قضية ستين سجيناً احتُجزوا بعد انقضاء مدة الأحكام الصادرة بحقهم، وسجن أحمد منصور الجائر المستمر. كما قام أحد شركائنا، تحالف سيفيكاس، بإعداد بيان مصوَّر بدعم من مركز الخليج لحقوق الإنسان ومركز مناصرة معتقلي الإمارات والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، الذين شاركوا في إعداد تقرير إلى الاستعراض الدوري الشامل حول دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2023.

وقُبيل الاستعراض الدوري الشامل للمملكة العربية السعودية في يناير/كانون الثاني 2024، أعدَّ مركز الخليج لحقوق الإنسان وتحالف سيفيكاس تقديماً مشتركاً، وقدم ممثل مركز الخليج لحقوق الإنسان في جنيف مايكل كامباتا عرضاً في الجلسات التمهيدية للاستعراض الدوري الشامل في 1 ديسمبر/ كانون الأول، تناول حرية تكوين الجمعيات والتعبير والتجمع السلمي، إلى جانب محاولات إسكات المجتمع المدني، التي طالت أيضاً المدافعين عن حقوق الإنسان. وتتيح الجلسة التمهيدية للاستعراض الدوري الشامل منصة مهمة للمجتمع المدني تمكنه من إطلاع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على توصياته قبل عملية الاستعراض الدوري الشامل الرسمية. وإذا ما تم تبني هذه التوصيات من قبل عدد من الدول الأعضاء وقبلتها المملكة العربية السعودية، فإن من شأن تلك التوصيات أن تحدث تغييراً كبيراً. ويعمل مركز الخليج لحقوق الإنسان مع منظمة القسط، ومجموعة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الحقوقية، ومنظمة ريبريف، ومنظمة العفو الدولية، والمنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان في مجال المناصرة مع الدول الأعضاء.

وفي ديسمبر/كانون الأول، حضر المدير التنفيذي لمركز الخليج لحقوق الإنسان خالد إبراهيم لقاءً تشاورياً في جنيف مع كليمنت نياليتسوسي فول، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات. وبحث الحضور «**البروتوكول النموذجي لإنفاذ القانون: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في سياق الاحتجاجات السلمية**»، الذي وضعه المقرر الخاص، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

المناصرة ضد القوانين القمعية والمراقبة

في 15 يونيو/حزيران 2023، عقد مركز الخليج لحقوق الإنسان، بالتعاون مع هيومن رايتس ووتش ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان وتحالف المجتمع المدني لحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب، فعالية في نيويورك لبحث «أثر سياسات مكافحة الإرهاب على حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا». يمكنكم مشاهدة التسجيل المصور على قناة مركز الخليج لحقوق الإنسان على يوتيوب.

ويواصل مركز الخليج لحقوق الإنسان عمله مع تحالف الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمكافحة المراقبة الإلكترونية، الذي شارك في تأسيسه مع منظمة آكسس ناو.

مشاركة مركز الخليج لحقوق الإنسان في منتدى حوكمة الإنترنت في كيوتو 2023

في أكتوبر/تشرين الأول، سافر خالد إبراهيم إلى منتدى حوكمة الإنترنت في كيوتو، اليابان حيث شارك في العديد من الجلسات ونظم مركز الخليج لحقوق الإنسان جلسة تواصل حول إدارة تكنولوجيا المراقبة وحقوق الإنسان. في 11 أكتوبر/تشرين الأول 2023، أدار إبراهيم جلسة بعنوان «تكنولوجيا المراقبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: مستويات مختلفة من المساءلة». تحدث خالد عن MCCS، الذي شارك في قيادته مركز الخليج لحقوق الإنسان وأكسيس ناو، والذي تم إطلاقه في رايتس كون في يونيو/حزيران 2021. وذكر زميلنا أحمد منصور، الضحية الأولى لبرامج التجسس، والذي يقبع في السجن. وأشار: «ما زلنا نتألم».

القسم الثاني:

تقاريرُ مركز الخليج لحقوق الإنسان الموضوعاتية والقُطريَّة

في عام 2023، أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان عدداً من التقارير والتقديمات المشتركة للاستعراض الدوري الشامل، كما سيأتي بيانُه.

التحديات التي تواجه الصحفيين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

في 03 مايو/أيار 2023، نشر مركز الخليج لحقوق الإنسان تقريراً عن التحديات التي تواجه الصحفيين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. استند التقرير إلى عمل مركز الخليج لحقوق الإنسان مع الصندوق العالمي للدفاع عن الإعلام التابع لليونسكو بشأن «التحقيق في الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين في الدول العربية، مع توفير الحماية». ومن خلال مشروع الصندوق العالمي للدفاع عن الإعلام، كلّف مركز الخليج لحقوق الإنسان صحفيين بالتحقيق في ضروب مختلفة من الانتهاكات التي تؤثر على قدرة الصحفي على العمل، بما في ذلك قضية صحفي سوري مختفٍ قد يكون قُتل، وصحفي فلسطيني أُصيب برصاصة في عينه، وكاد يفقد حياته. وبالإضافة إلى ذلك، وثّق التقرير قضايا صحفيات تعرضن إلى الاعتداء والمضايقة في العراق وفلسطين، بما في ذلك نشر صورهن على الإنترنت، الأمر الذي جعلهن يرغبن في ترك عملهن. كما أجرينا تحقيقات في المغرب حول حبس صحفيين بتهم باطلة، وتحقيقاً في لبنان حول استخدام المحاكم العسكرية لمحاكمة الصحفيين.

ويعتمد التقرير على تحقيقات سابقة كان مركز الخليج لحقوق الإنسان أجراها بشأن مدى تواصل تعرض الصحفيين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى انتهاكات جسيمة لحقوقهم المدنية والإنسانية، بما في ذلك القتل من قبل الحكومات أو الجماعات المسلحة، وعادة ما يكون ذلك مع الإفلات التام من العقاب. ولا تزال دول مثل سوريا والعراق وليبيا وفلسطين واليمن تصنف ضمن أخطر الأماكن بالنسبة للصحفيين.

التقديم المشترك إلى الاستعراض الدوري الشامل للمملكة العربية السعودية

في 27 يوليو/تموز 2023، أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان وسيفيكاس تقديماً مشترك إلى المراجعة الدورية الشاملة للأمم المتحدة، بحثت الإطار القانوني المتعلق بالفضاء المدني في المملكة العربية السعودية، والذي تعوزه الأحكام التي تضمن حماية الحقوق الأساسية، ويقيد بشدة حريات تكوين الجمعيات والتجمع السلمي والتعبير. ويوثق التقرير على وجه الخصوص استمرار إساءة استخدام كل من قانون مكافحة الإرهاب لعام 2017 ذي النصوص الملتبسة التي تحتمل تأويلات متباينة، وقانون الجرائم الإلكترونية لعام 2007؛ في قمع حقوق الإنسان والناشطين السلميين. ويلقي التقرير الضوء أيضاً على الاضطهاد القضائي المستمر للمدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك المدافعات عن حقوق الإنسان، اللائي يواجهن عوائق وتحديات إضافية، كالتحرش الجنسي، لدى دفاعهن عن المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة.

التقديم المشترك إلى الاستعراض الدوري الشامل لدولة الإمارات العربية المتحدة

في 15 مارس/آذار 2023، أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان ومركز مناصرة معتقلي الإمارات، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، وتحالف سيفيكاس تقديماً مشتركاً إلى الاستعراض الدوري الشامل بشأن دولة الإمارات العربية المتحدة. ويتناول التقرير امتثال دولة الإمارات العربية المتحدة بالتزاماتها الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان التي تفرض عليها إيجاد بيئة آمنة ومواتية للمجتمع المدني والحفاظ عليها. ويطرح التقرير شواغل جمَّة بشأن العوائق التي تحول دون عمل منظمات المجتمع المدني بشكل مستقل في دولة الإمارات العربية المتحدة، والبيئة المعادية التي أوجدتها دولة الإمارات العربية المتحدة لمنظمات المجتمع المدني، وانتهاكات حقوق العمال، واستخدام التشريعات المتعلقة بالأمن للتنكيل بالمدافعين عن حقوق الإنسان والأكاديميين والصحفيين والمدونين.

التقارير الدورية عن انتهاكات حرية التعبير والتجمع في العراق وكردستان العراق

نشر مركز الخليج لحقوق الإنسان خلال عام 2023 خمسة تقارير دورية حول انتهاكات حرية التعبير والتجمع في العراق وكردستان العراق. لقد عمد مركز الخليج لحقوق الإنسان إلى توثيق حالة حقوق الإنسان في العراق خلال السنوات الخمس الماضية منذ بداية الحراك الشعبي. وأصدر خلال تلك الفترة 29 تقريراً دورياً تناولت بالتفصيل الانتهاكات الجسيمة التي تشهدها البلاد، بما في ذلك خمسة تقارير في العام الماضي.

وتوثق التقارير قمع التظاهرات وسواها من الانتهاكات الجسيمة، بما في ذلك الاغتيالات واستهداف الصحفيين.

القسم الثالث:

الدعم العملي الذي يقدمه مركز الخليج لحقوق الإنسان إلى المدافعين عن حقوق الإنسان وهيئات المجتمع المدني

خلال عام 2023، نظَّم مركز الخليج لحقوق الإنسان العديد من ورشات العمل التدريبية، ولقاءً تشاورياً بين مقررين خاصين للأمم المتحدة وأكثر من عشرين من المدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومساقاً تدريباً بواسطة الإنترنت حول الأمن الرقمي للمدافعات عن حقوق الإنسان مع مقاطع مصوَّرة، وقدَّم منحاً طارئة للمدافعات عن حقوق الإنسان المعرضات إلى الخطر، وأنشأ مكتب مساعدة للمدافعات عن حقوق الإنسان، ونظَّم برنامجاً تدريبياً حول تسريع الحملات في العراق.

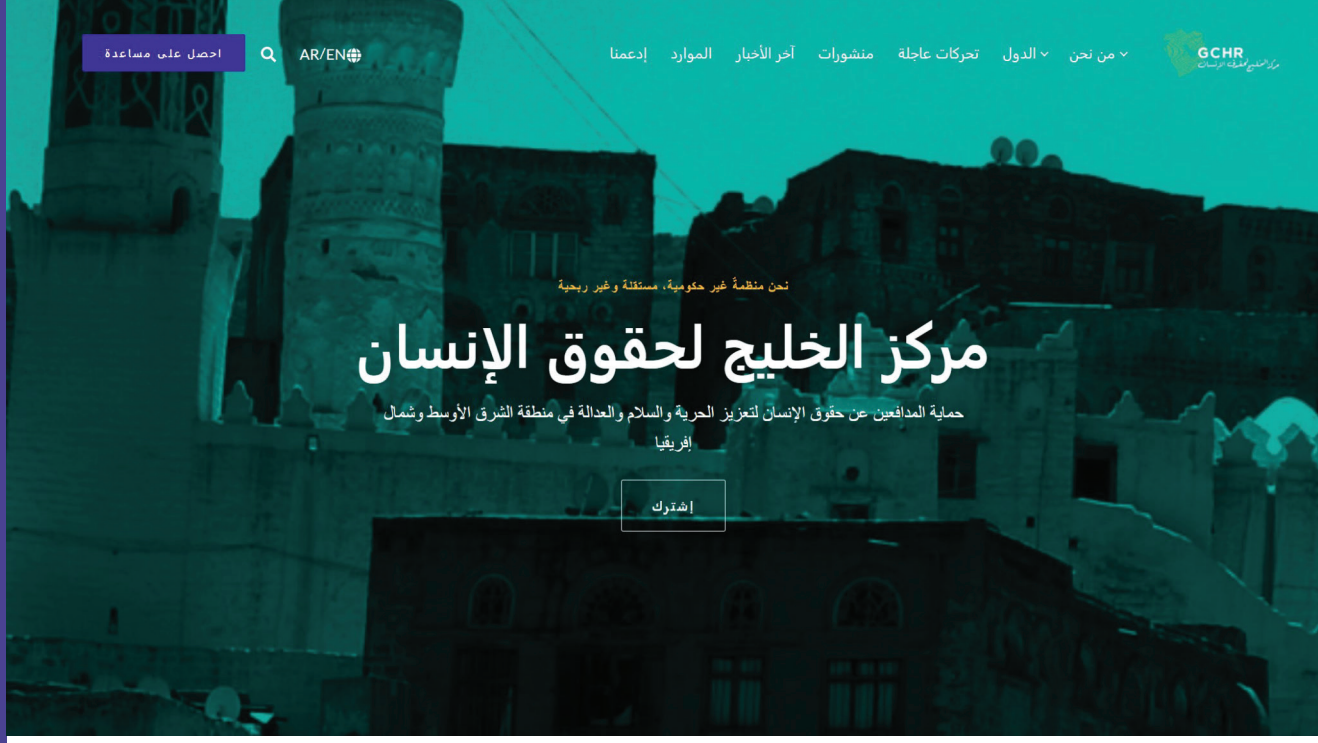

مركز الخليج لحقوق الإنسان يُطلق موقعًا إلكترونيًا جديدًا ومركزًا للطوارئ

أطلق مركز الخليج لحقوق الإنسان موقعه الإلكتروني الجديد في يونيو/حزيران 2023، ويتيح هذا الموقع البحث عن الحالات بيُسرٍ أكبر، كما يوفر أكثر من مئة مصدر حول الرفاه والدعم القانوني وصناديق الدعم، باللغتين العربية والإنجليزية، ضمن مركزٍ للطوارئ، يتيح بدوره للمدافعين عن حقوق الإنسان آليةً لطلب الدعم في حالات الطوارئ.

في عام 2023، وضمن مشروع مع الابتكار للتغيير – مركز الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أعدَّ مركز الخليج لحقوق الإنسان سلسلة من ورشات العمل عبر الإنترنت، حول الأمن الرقمي للمدافعات عن حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا استناداً إلى منهجية نسوية. وقام المدرب بإعداد تسجيل مصوَّر حول الموضوع قبل كل جلسة ثم أجرى التدريب بشكل مباشر، الأمر الذي أتاح للمشاركات الإجابة عن الأسئلة. تجدون المقاطع التدريبية (باللغة العربية) في قائمة تشغيل على قناة مركز الخليج لحقوق الإنسان على يوتيوب.

واصل مركز الخليج لحقوق الإنسان العمل مع آليات الحماية التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بما في ذلك آلية الاتحاد الأوروبي للمدافعين عن حقوق الإنسان (بروتِكت دِيفِندر) وبرنامج الاتحاد الأوروبي للنقل المؤقت، بالإضافة إلى إطلاق برنامج زمالة ساعد مدافعين عن حقوق الإنسان من البحرين والعراق واليمن على السفر إلى مصر أو لبنان للحصول على فترة راحة يبتعدون فيها عن بيئة تتسم بالتهديد.

مشاورات الأمم المتحدة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

إنَّ من بين أهم سُبُل تعزيز التفاعل بين المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان من المنطقة و خبراء الأمم المتحدة إجراءُ المشاورات الإقليمية بشكل شخصي. وينظم مركز الخليج لحقوق الإنسان لقاءات تشاورية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع المقررين الخاصين للأمم المتحدة، ومن ذلك اللقاء الذي عُقد في أبريل/ نيسان 2023 مع الممثل الخاص للأمم المتحدة بشأن الحق في حرية التجمع السلمي وحرية التعبير وتكوين الجمعيات، والممثلة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، وفريق الأمم المتحدة العامل المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

كما عزز هذا اللقاء التضامن في مجال المناصرة والنشاط الحقوقي، حيث جمع بين سبعة وعشرين من المدافعين عن حقوق الإنسان من سبع عشرة دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتم على هامش الاجتماع تقديم التدريب الأمني والتعريف بالمانحين والمنظمات غير الحكومية الإقليمية والدولية. ويهدف اللقاء التشاوري إلى رفد التقارير التي يقدمها المقرر الخاص إلى الأمم المتحدة. وتُعد التعاملات مع آليات الأمم المتحدة واحدة من أفضل الطرق لنقل انتهاكات حقوق الإنسان من الدول المشاركة في منظومة الأمم المتحدة. وتتيح الاتصالات مع مقرري الأمم المتحدة الخاصين ومع آليات مثل الاستعراض الدوري الشامل فرصةً لتقديم تعليقات وتوصيات إلى الدول الأعضاء لحملها على تحسين ممارساتها، الأمر الذي من شأنه توفير الحماية إلى المدافعين عن حقوق الإنسان على الصعيد المحلي.

القسم الرابع:

لمحات قُطرية

البحرين

في عام 2023، نشر مركز الخليج لحقوق الإنسان دعوتين للتحرك العاجل وثلاث مناشدات بشأن البحرين.

في دائرة الضوء

دعت نداءات التحرك العاجل التي أصدرها مركز الخليج لحقوق الإنسان بشأن البحرين إلى المساعدة على إطلاق سراح عبد الهادي الخواجة ودعم السجناء المضربين عن الطعام في البحرين. في أغسطس/ آب 2023، بدأ 800 سجين سياسي إضرابًا عن الطعام في سجن جو سيئ الصيت في البحرين للمطالبة بتحسين ظروف السجن. ويُعد الاحتجاج، الذي بدأ في 07 أغسطس/آب 2023، واحداً من أكبر الأزمات السياسية التي شهدتها البلاد منذ قمع الاحتجاجات الجماهيرية المؤيدة للديمقراطية في عام 2011، وأدى إلى احتجاجات عمَّت الشوارع. وفي 11 سبتمبر/أيلول 2023، أوقف السجناء إضرابهم عن الطعام لتمكين السلطات من تنفيذ التحسينات الموعودة، من مثل زيادة مدة المكالمات مع ذويهم، وتمكينهم من التعرض إلى الشمس وتحسين حالة الرعاية الصحية.

كما أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان دعوةً أخرى للتحرك العاجل في ذكرى اعتقال الخواجة، يوم 09 أبريل/نيسان 2011، دعا الدنمارك إلى المطالبة بإطلاق سراحه.

وتضمنت مناشدات مركز الخليج لحقوق الإنسان بشأن البحرين رسالة مشتركة إلى إدارة بايدِن، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، تعرب عن الشواغل العاجلة بشأن حياة الخواجة بالنظر إلى التراجع المطّرد في وضعه الصحي. كما دعا مركز الخليج لحقوق الإنسان السلطات البحرينية إلى وضع حد لما ترتكبه من إساءة معاملة المسجونين من المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين، بمن فيهم عبد الهادي الخواجة، والدكتور عبد الجليل السنكيس، وناجي فتيل. كما وجَّه مركز الخليج لحقوق الإنسان الانتباه إلى قضية المدافع السجين عن حقوق الإنسان الدكتور السنكيس في ذكرى الإضراب عن الطعام الذي كان بدأه في 8 يوليو/تموز 2021 رداً على مصادرة سلطات السجن كتابه عن اللهجات البحرينية من اللغة العربية، وكان أمضى في إعداد المخطوط أربع سنوات من البحث والكتابة. وخلال إضراب السنكيس عن الطعام، كان يحافظ على تناول مكملات الفيتامينات المتعددة السائلة والشاي مع الحليب والسكر، والماء والأملاح. وقد تدهورت صحته بشكل كبير.

إيران

في عام 2023، نشر مركز الخليج لحقوق الإنسان ثلاثة مناشدات بشأن محنة الصحفيين والمدافعات عن حقوق الإنسان في إيران.

في دائرة الضوء

مُنحت المدافعة البارزة عن حقوق الإنسان نرجس محمدي، التي لا تزال قابعة في السجن في إيران إلى جانب العديد من المدافعين الآخرين عن حقوق المرأة، جائزة نوبل للسلام لعام 2023. وقالت لجنة نوبل النرويجية إنها منحت جائزة السلام إلى محمدي «لنضالها ضد قمع النساء في إيران وكفاحها من أجل تعزيز حقوق الإنسان والحرية للجميع. لقد جلب نضالها الشجاع أثماناً شخصية جمَّة، إذ اعتقلتها السلطات ثلاث عشرة مرة، وأدانتها خمس مرات، وأصدرت بحقها أحكاماً يصل مجموعها إلى واحد وثلاثين عاماً في السجن، ومئة وأربعة وخمسين جَلدة.»

في أكتوبر/تشرين الأول 2023، أفاد مركز الخليج لحقوق الإنسان بأن قد حُكم على الصحفيتين نيلوفر حميدي وإلهة محمدي بالسجن لمدة 13 و12 عاماً على التوالي في إيران بتهم عديدة. وحكم على حامدي بالسجن سبع سنوات وعلى محمدي بالسجن ست سنوات بتهمة «التعاون مع الحكومة الأمريكية المعادية». كما حُكم عليهما بالسجن خمس سنوات إضافية بتهمة «العمل ضد الأمن القومي» وسنة بتهمة «القيام بالدعاية السياسية». تحديث: تم إطلاق سراحهما بكفالة في يناير/كانون الثاني 2024.

كذلك في أكتوبر/ تشرين الأول، تم أخذ أرميتا جيرافاند البالغة من العمر ستة عشر عاماً وهي فاقدة الوعي من إحدى عربات قطار الأنفاق في طهران من قبل أربعة أشخاص. وزعمت السلطات أنها كانت تعاني من انخفاض ضغط الدم وسقطت وآذت رأسها، لكن شهود عيان قالوا إنها تعرضت إلى الضرب المبرح من عناصر وحدة أمن الدولة بسبب عدم ارتدائها الحجاب. وأفادت الأنباء بموتها دماغياً بعد ضربها، وتوفيت بعد ذلك في 28 أكتوبر/تشرين الأول 2023.

في أغسطس/آب 2023، أدان مركز الخليج لحقوق الإنسان بشدة حملة القمع المستمرة ضد المدافعات عن حقوق الإنسان مع اقتراب الذكرى السنوية لوفاة مهسا أميني. وفي الأشهر التي أعقبت وفاتها، كان العشرات من المدافعات عن حقوق الإنسان والناشطين والصحفيين من بين أكثر من عشرين ألف شخص اعتُقلوا، بما في ذلك الصحفيات اللائي قُمن بتغطية وفاة أميني وتشييعها. وفي الفترة التي سبقت الذكرى السنوية الأولى لوفاتها، عمدت السلطات إلى اعتقال الناشطين، وجُلُّهم من النساء.

وفي مارس/آذار 2023، ذكر مركز الخليج لحقوق الإنسان أن ثمة ما لا يقل عن ثمانية وثلاثين صحفية وراء القضبان في إيران، الأمر الذي يجعل إيران أكبر سجن للصحفيات في العالم. وهاتيك الصحفيات هنَّ من بين عشرات الآلاف من الأشخاص الذين اعتُقلوا منذ بدء احتجاجات «النساء، الحياة، الحرية» بعد وفاة مهسا (جينا) أميني في 16 سبتمبر/أيلول 2022، إذ حاولت السلطات إسكات المواطنين من خلال انتهاك حقوقهم في حرية التعبير والتجمع.

العراق

نشر مركز الخليج لحقوق الإنسان في عام 2023 خمسة تقارير دورية حول انتهاكات حرية التعبير والتجمع في العراق وكردستان العراق، وقام بدعم حملتين.

في دائرة الضوء

واصل مركز الخليج لحقوق الإنسان عمله الرائد في الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان في العراق وكردستان العراق، التي ما كانت لتحظى بالتغطية لولا عمله ذاك. وقد تناولت التقارير الشاملة التي أصدرها مركز الخليج لحقوق الإنسان المئات من قضايا المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والأكاديميين والموظفين العموميين وغيرهم من ناشطي المجتمع المدني، ممن تعرضوا إلى الاغتيال والاعتداء والاختطاف والاختفاء والاعتقال التعسفي والاحتجاز مع الإفلات من العقاب. ومن بينهم الناشط البارز في المجتمع المدني علي محمود عبود السبعاوي الذي اغتاله مسلحان يستقلان دراجات نارية في بغداد في 16 أكتوبر/تشرين الأول 2023. وكان السبعاوي، وهو من الموصل، قد شارك بفعالية في الحراك الشعبي منذ بدايته في 01 أكتوبر/تشرين الأول 2019. وقبيل اغتياله، شارك في مظاهرة بمناسبة ذكرى انطلاقة حركة أكتوبر/تشرين الأول الشعبية.

وبالإضافة إلى ذلك، قُتلت المدونة نور الصفار (نور بي إم) يوم 25 أيلول/سبتمبر 2023، في وضح النهار، في منطقة المنصور ببغداد بعد أن أرداها مسلح مجهول أصابها برصاص في العنق والبطن. ومن بين القضايا التي ألقى مركز الخليج لحقوق الإنسان الضوء عليها في عام 2023 قضية الصحفية ناله سوبر التي لا تزال تقبع في سجن إصلاحية النساء في مدينة أربيل بعد أن أصدرت المحكمة الجنائية بحقها حكماً بالسجن خمس سنوات وشهراً، في ديسمبر/كانون الأول 2022، بعد إدانتها بما يُزعم من قيامها بتزوير وثيقة الترخيص السنوي للسيارة. ولم يُعرف سبب اعتقالها آنذاك. وسوبر صحفية رياضية تعمل في مجال الإعلانات التجارية، وكانت أيضاً أول امرأة كردية تفتتح محل حلاقة للرجال.

وبالإضافة إلى تقاريره الدورية، نشر مركز الخليج لحقوق الإنسان أيضاً تقريراً عن المضايقات واسعة النطاق التي تواجهها الصحفيات في العراق. وألقت تقارير أخرى صادرة عن مركز الخليج لحقوق الإنسان الضوء على حملات نظّمتها مجموعات حقوقية عراقية لتعزيز الوعي العام بمشروع القانون العراقي بشأن حرية التعبير والتجمع السلمي، فضلاً عن الحملة التي اشترك فيها العديد من جماعات حقوق الإنسان العراقية التي أصدرت ورقة موقف بشأن «التغيُّر المناخي والنشاط البيئي في العراق» ضمن حملة آفاق المناخ، بعد مشاورات مع عدد من واضعي السياسات وقادةٍ مجتمعيين وخبراءَ بيئيين في سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول 2023.

الأردن

نشر مركز الخليج لحقوق الإنسان سبعة مناشدات بشأن الأردن في عام 2023.

في دائرة الضوء

غطت مناشدات مركز الخليج لحقوق الإنسان وقائع الحكم على الصحفي أحمد حسن الزعبي بالسجن لمدة عام، واستمرار قمع حرية التعبير باعتقال الكتاب والصحفيين، بمن فيهم خالد تركي المجالي وأحمد حسن الزعبي، وتسليم الدكتور خلف الرُّميثي، وهو رجل أعمال إماراتي وعضو في مجموعة «الإمارات 94»، من الأردن إلى الإمارات، في مخالفة للقوانين المحلية والدولية. كما ألقى مركز الخليج لحقوق الإنسان الضوء على توقيف الصحفية هبة أبو طه أربعاً وعشرين ساعة بدعوى قيامها بذم هيئة رسمية في منشور على صفحتها على فيسبوك، وتناول المركز أيضاً الحكم بالسجن أربعة أشهر الصادر بحق منسق الحملة الشعبية للدفاع عن القرآن الكريم، الدكتور إبراهيم المنسي، والحملة الشرسة على منصات التواصل الاجتماعي ضد المدافعة عن حقوق الإنسان هالة عاهد انتقاما منها لعملها السلمي في مجال حقوق الإنسان. وفي مزيد من الأنباء عن انتهاكات حرية التعبير في الأردن، أدان مركز الخليج لحقوق الإنسان مشروع قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2023 باعتباره محاولة واضحة لقمع حرية التعبير عبر الإنترنت.

الكويت

نشر مركز الخليج لحقوق الإنسان تسع مناشدات بشأن الكويت في عام 2023.

في دائرة الضوء

واصل مركز الخليج لحقوق الإنسان إلقاء الضوء على استهداف المدون سلمان الخالدي الذي صدر بحقه في نوفمبر/ تشرين الثاني 2023، حكم بالسجن خمس سنوات من محكمة جنايات أمن الدولة، انتقاماً منه لنشاطاته السلمية في مجال حقوق الإنسان. وفي يونيو/حزيران 2023، طلب المدون محمد العجمي اللجوء السياسي في تركيا بعد استهدافه بشكل متكرر من قبل السلطات. ومما أظهر القيود الصارمة المفروضة على حرية التعبير في الكويت على نحو أكثر وضوحاً، اعتقال منى كريم تعسفياً وترحيلها، وهي كاتبة وناشطة تدافع عن حقوق البدون، عند محاولتها زيارة عائلتها في الكويت.

واصل مركز الخليج لحقوق الإنسان عمله لتعزيز الوعي بشأن معاملة السلطات الدنيئة للبدون، بما في ذلك من اعتقال جهاز أمن الدولة محمد البرغش، وهو ناشط في مجال حقوق الإنسان في الكويت، يدافع سلمياً وبلا هوادة عن حقوق البدون. وفي أغسطس/آب 2023، تم كذلك توقيف الناشط من أجل حقوق البدون فاضل فرحان، ثم أطلق سراحه بكفالة في وقت لاحق. وعلى غرار دول أخرى في المنطقة، أعدت الكويت مشروع قانون من شأنه تنظيم وسائل الإعلام وفرض قيود صارمة على حرية التعبير.

لبنان

في عام 2023، نشر مركز الخليج لحقوق الإنسان ثلاث مناشدات بشأن لبنان.

في دائرة الضوء

ألقت المناشدات الثلاث الضوء على التهديدات التي يواجهها الصحفيون في لبنان. في ديسمبر/كانون الأول 2023، أفاد مركز الخليج لحقوق الإنسان بأن الصحفيين في لبنان كانوا في السنوات الأخيرة ضحايا التحقيقات والاستدعاءات التي أدت إلى ردود فعل واسعة النطاق في الأوساط الإعلامية والمجتمع عامةً. في نوفمبر/تشرين الثاني 2023، أفاد مركز الخليج لحقوق الإنسان بأن صحفيين اثنين، هما فرح عمر والمصور الصحفي ربيع المعماري، قُتلا بنيران الجيش الإسرائيلي في جنوب لبنان.

وجاء مقتلهما بعد شهر واحد من مقتل الصحفي عصام عبد الله في غارة إسرائيلية استهدفت مجموعة من الصحفيين في علما الشعب بجنوب لبنان. وقد أُصيب ستة صحفيين آخرين خلال الهجوم نفسه. وكان الصحفيون يقومون بتغطية الاشتباكات في جنوب لبنان. وكانوا يحملون علامات توضح دون لُبس كونهم صحفيين، بالإضافة إلى ارتدائهم الخوذات والسترات الصحفية.

عُمان

في عام 2023، نشر مركز الخليج لحقوق الإنسان تقريرين عن عُمان.

في دائرة الضوء

وغطى التقريران كلاهما الانتهاكات ضد الناشطين عبر الإنترنت والنساء. في أغسطس/آب 2023، أفاد مركز الخليج لحقوق الإنسان بأن أربعة من الناشطين عبر الإنترنت يواجهون إعادة المحاكمة في القضية المعروفة باسم «مساحات غيث». وتأتي جلسة الاستئناف هذه بعد أن كانت المحكمة الابتدائية بصُحار قد أصدرت حكمها على ناشطي الإنترنت الأربعة بالسجن ثلاث سنوات بعد أن وجَّهت إليهم اتهامات بـ «استخدام الإنترنت ووسائل تقنية المعلومات في إنتاج ما من شأنه المساس بالقيم الدينية والنظام العام» و «دعوة [الناس] إلى المشاركة في اجتماع يهدف إلى مناهضة الدين الإسلامي وتشويه الأسس التي يقوم عليها». كما أورد مركز الخليج لحقوق الإنسان أنباءً عن اختطاف الناشط عبر الإنترنت ماجد بن عبد الله الرحيلي من قبل جهاز الأمن الداخلي أثناء تواجده في صالة رياضية في مسقط. وتم إطلاق سراحه بعد ذلك. كما قام مركز الخليج لحقوق الإنسان بتغطية مقتل امرأتين بشكل وحشي، وقضية محامية قُتلت على يد زوجها السابق، وكذلك مقتل طالبة على يد رجل طاردها بسيارته.

قطر

في عام 2023، أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان سبع مناشدات بشأن قطر.

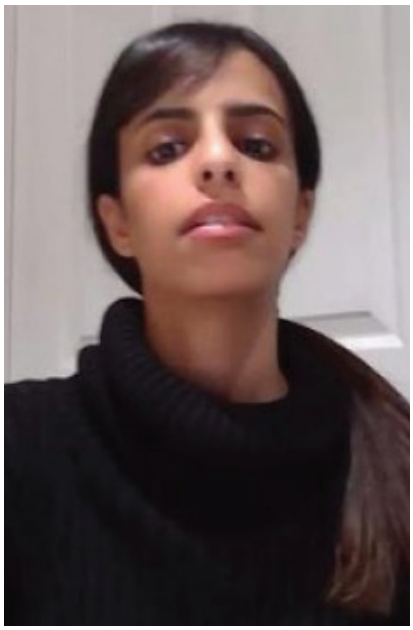

في دائرة الضوء

دعا مركز الخليج لحقوق الإنسان إلى إطلاق سراح محاميَي حقوق الإنسان هزاع المري وراشد المري. ويقضيان حالياً حكماً بالسجن مدى الحياة انتقاماً منهما لنشاطاتهما السلمية. كما قام مركز الخليج لحقوق الإنسان بالتعريف بقضية المدافعة عن حقوق الإنسان نوف المعاضيد، التي غادرت قطر إلى المملكة المتحدة هرباً من العنف المنزلي، واختفت بعد ذلك عند عودتها إلى قطر.

واصل مركز الخليج لحقوق الإنسان إدانته حملة قطر الرامية إلى تحويل الانتباه عن انتهاكاتها الجسيمة لحقوق الإنسان مستخدمةً الغسل الرياضي، وذلك من خلال الإبلاغ عن الانتهاكات العديدة التي أعقبت اختتام بطولة كأس العالم لكرة القدم التي استضافتها قطر في عام 2022. وفي هذا الصدد، أعرب مركز الخليج لحقوق الإنسان عن قلقه بشأن التقارير التي تفيد بأن بعض المؤسسات المقربة من الحكومة القطرية قدَّمت عرضًا للاستحواذ على نادي مانشستر يونايتد لكرة القدم، الذي ينافس في الدوري الإنجليزي الممتاز، وهو القسم الأعلى في نظام دوري كرة القدم الإنجليزي. وفي عام 2023، استهدفت قطر أيضاً المدافعين عن حقوق الإنسان المقيمين خارج البلاد، بمن فيهم عبد الله المالكي المقيم في ألمانيا. كما واصلت قطر رفضها مطالب الصحفي القطري فرج مزهر الشمري المتكررة باستعادة جنسيته القطرية بعد تجريده منها عام 1999 انتقاماً منه لمقال كتبه. ثم تم ترحيله إلى المملكة العربية السعودية حيث يقطن مع عائلته منذ ذلك الحين.

المملكة العربية السعودية

في عام 2023، أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان نداءين يدعوان إلى التحرك العاجل واثنتي عشرة مناشدة بشأن المملكة العربية السعودية.

في دائرة الضوء

وركزت التحركات العاجلة على المطالبة بالإفراج عن عشرة مواطنين نوبيين مصريين بعد ثلاث سنوات من الاحتجاز، والدعوة إلى الإفراج عن المدافع السعودي عن حقوق الإنسان الدكتور محمد القحطاني. كما تناولت مناشدات مركز الخليج لحقوق الإنسان النقص المستمر في المعلومات حول مصير ومكان تواجد الدكتور القحطاني بعد اختفائه في عام 2022، وتقديم مرافعة لاطلاع المحكمة في محاكمة لجين الهذلول استناداً إلى استهدافها ببرمجيات التجسس، وإصدار تقرير عن التنكيل واسع النطاق بالمدافعين المسجونين عن حقوق الإنسان، واستهداف الناشطات.

وفي قضية تبعث على القلق البالغ وتدل على تزايد استخدام السلطات السعودية لعقوبة الإعدام لإسكات الآراء المخالفة، صدر حكم بالإعدام بحق الناشط الإلكتروني الدكتور سعيد بن ناصر الغامدي على خلفية عدد من التغريدات. وليسَ أدلَّ على الحالة المتردية لحرية التعبير في المملكة العربية السعودية في عام 2023 من إصدار أحكام بالسجن عقوداً عدة بحق الطبيبين الشابين أسامة خالد وزياد السفياني لمساهمتهما في مقالات ويكيبيديا باللغة العربية. وقد ساهم كلاهما في الموسوعة الإلكترونية، التي يقوم عليها ويديرها متطوعون، على مدى العَقد المنصرم، وقاما بتحرير مقالات عن المدافعة عن حقوق الإنسان لجين الهذلول.

سوريا

في عام 2023، أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان خمس مناشدات بشأن سوريا.

في دائرة الضوء

ألقى عمل مركز الخليج لحقوق الإنسان في عام 2023 الضوء على الدور الطليعي للنساء في صدارة الاحتجاجات الحقوقية التي بدأت في سبتمبر/أيلول 2023 في سوريا، وعلى حملة التشهير الشرسة التي واجهتها المدافعة عن حقوق الإنسان هبة الحجي وفريقها، والاعتداء الآثم على المدافع عن حقوق الإنسان والمدير التنفيذي للمركز السوري للديمقراطية والحقوق المدنية جديع عبد الله نوفل. كما رحب مركز الخليج لحقوق الإنسان في عام 2023 بإنشاء المؤسسة المستقلة للمفقودين في سوريا.

الإمارات العربية المتحدة

في عام 2023، أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان نداءين للتحرك العاجل وثماني مناشدات بشأن دولة الإمارات العربية المتحدة.

في دائرة الضوء

دعت التحركات العاجلة إلى إطلاق سراح جميع الأفراد الخاضعين للمحاكمة في قضية «الإمارات 84» وإسقاط جميع الاتهامات المنسوبة إليهم. كما قدَّم مركز الخليج لحقوق الإنسان التسجيل المصور لإكسبو حقوق الإنسان البديل الثاني بوصفه أداة لحشد الدعم والتأييد والمطالبة بالحرية للمدافعين عن حقوق الإنسان المسجونين في دولة الإمارات العربية المتحدة وأماكن أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما أفاد مركز الخليج لحقوق الإنسان عن قيامه بالاشتراك مع منظمة آكسس ناو بإعداد مرافعة لاطلاع المحكمة، تدعو محكمة مقاطعة أوريغون بالولايات المتحدة الأمريكية إلى تحميل شركة برمجيات التجسس الإماراتية DarkMatter المسؤولية عن تعرض الناشطة السعودية البارزة في مجال حقوق المرأة لُجين الهذلول إلى اختراق بياناتها بشكل غير قانوني.

شهد مركز الخليج لحقوق الإنسان عاماً اتسم بجهود المناصرة المكثفة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة في دولة الإمارات العربية المتحدة، بينما كانت تستعد لاستضافة قمة المناخ COP28 في عام 2023. وعلى وجه الخصوص، دعا مركز الخليج لحقوق الإنسان السلطات الإماراتية إلى إطلاق سراح جميع المسجونين ظلماً قبل انعقاد قمة المناخ. وفي هذا الصدد، ألقى مركز الخليج لحقوق الإنسان الضوء بشكل خاص على قضية أحمد منصور وقضايا غيره من الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان المحتجزين ظلماً وتعسفاً، والذين ما يزال العديد منهم مسجونين بعد انقضاء مدة عقوبتهم. كما أعرب مركز الخليج لحقوق الإنسان عن قلقه البالغ إزاء تسليم الدكتور خلف الرميثي، أحد أفراد مجموعة قضية «الإمارات 94» من الأردن إلى الإمارات العربية المتحدة. وفي ما يمكن أن يوصف بأنه صفعة على وجه المجتمع الدولي، تم توجيه اتهامات ملفقة جديدة بـ «الإرهاب» إلى 84 مواطناً إماراتياً، من بينهم أكثر من 60 ناشطاً ينتمون إلى مجموعة «الإمارات 94» الذين ظلوا محتجزين في السجن بعد انتهاء مدة عقوبتهم، فضلاً عن عضو مجلس إدارة مركز الخليج لحقوق الإنسان أحمد منصور، والأكاديمي الدكتور ناصر بن غيث. وفي حال إدانتهم بالاتهامات الجديدة، فإنهم قد يواجهون السجن مدى الحياة أو عقوبة الإعدام. ومما يزيد الأمر هولاً أن جلسة المحكمة الأولى بدأت في ديسمبر/ كانون الأول بينما كانت دولة الإمارات العربية المتحدة تستضيف مؤتمر المناخ (COP28).

اليمن

في عام 2023، أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان اثنتي عشرة مناشدة بشأن اليمن.

في دائرة الضوء

في نهاية عام 2023، أورد مركز الخليج لحقوق الإنسان أنباءً عن حكم يبعث على أشد القلق، يقضي بإعدام المدافعة عن حقوق الإنسان فاطمة صالح العرولي استناداً إلى اتهامات ملفقة، انتقاماً منها بسبب عملها في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك الدفاع عن حقوق المرأة والطفل؛ وطالب بإلغاء الحكم الصادر بحقها. ولم يتم التصديق على هذا الحكم بعد. وما فتيء الوضع الخطير الذي يواجه الصحفيين والناشطين عبر الإنترنت يظهر على نحو متكرر في تقارير مركز الخليج لحقوق الإنسان بشأن اليمن طوال عام 2023. ومع ذلك، فقد ورد نبأ جيد في أبريل/نيسان 2023، إذ أفاد مركز الخليج لحقوق الإنسان بأن قد تم إطلاق سراح أربعة صحفيين بعد ثلاث سنوات من الحكم عليهم بالإعدام.

القسم الخامس:

نظرة عامة على حالة حقوق الإنسان في المنطقة

كما كان الحال في السنوات السابقة، فإنَّ الاعتقال والاحتجاز التعسفيين ما يزالان أكثر أشكال القمع شيوعاً ضد المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان ممن يعملون بشكل سلمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

كما كان الحال في السنوات السابقة، فإنَّ الاعتقال والاحتجاز التعسفيين ما يزالان أكثر أشكال القمع شيوعاً ضد المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان ممن يعملون بشكل سلمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وما انفك المدافعون والمدافعات عن حقوق الإنسان وسواهم من الفاعلين في المجتمع المدني يُسامون التعذيب وسوء المعاملة، ولا سيما في أماكن الاحتجاز، مع إفلات الجُناة من العقاب. وقد ظهر نزوع يبعث على القلق يتمثل في احتجاز المدافعين عن حقوق الإنسان بعد انقضاء مدة عقوبتهم، ومحاكمتهم في قضايا جديدة، في كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وهما بلدان لا يسمحان بأي معارضة عامة. وكما كان واضحاً من اللمحات القُطرية، فإن استهداف الصحفيين والناشطين عبر الإنترنت كان ظاهرة متكررة إلى حدٍ كبير في التقارير الصادرة عام 2023.

إنَّ ثمة نزوعاً آخر يبعث على القلق، يتجلَّى في جهود دول الخليج ذات السجلات المشينة في مجال حقوق الإنسان من أجل تعظيم قوتها الاقتصادية والجيوسياسية بأكثر مما هي عليه بالفعل، من خلال إظهار صورة تقدمية عنها على المسرح الدولي. ومثل ذلك ما حققته الإمارات العربية المتحدة من ظهور خلال انعقاد قمة المناخ (COP28) التي استضافتها بين 30 نوفمبر/تشرين الثاني و12 ديسمبر/كانون الأول 2023، ضمن حالة مستمرة من قمع المدافعين عن حقوق الإنسان والفاعلين في المجتمع المدني.

شهد العام الماضي أيضاً تواصل الحملة الشعواء على حقوق المرأة على نحو يبعث الشواغل، ولا سيما في إيران، حيث تعرض المتظاهرون السلميون إلى حملة قمع مكثفة في الذكرى الأولى لوفاة مهسا أميني، وفي المملكة العربية السعودية، حيث صدرت بحق المدافعين عن حقوق المرأة أحكامٌ بالسجن عقوداً.

وفي الختام، فإنَّ الإسكات المنهجي للمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان، والصحفيين والناشطين على الإنترنت والمتظاهرين السلميين وسواهم من الفاعلين في المجتمع المدني؛ بواسطة الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والمضايقات القضائية والاختفاء القسري والاعتداءات والتهديدات و الاغتيالات، كان موضوعاً متكرراً.

القسم السادس:

التوصيات

بالنظر إلى أنماط التنكيل تلك التي تسود جميع أنحاء المنطقة، فإن مركز الخليج لحقوق الإنسان يوصي بأن:

بالنظر إلى أنماط التنكيل تلك التي تسود جميع أنحاء المنطقة، فإن مركز الخليج لحقوق الإنسان يوصي بأن:

1. تعمد الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى إبطال التشريعات الملتبسة والعقابية التي تلقي بظلالها المخيفة على العمل السلمي في مجال حقوق الإنسان، وعلى حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، بل وتجرّم تلك الأعمال المشروعة.

2. تقوم الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بسنّ تشريعات تتعلق بحقوق الإنسان وحرية التعبير والتجمع وتكنولوجيا المعلومات تتفق والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

3. تقوم الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بإلغاء القوانين البالية والقمعية التي تحد من حرية المرأة، وأن تعمد إلى سن تشريعات تقدمية تحمي الحقوق وتناسب العصر الحديث.

4. تتصدى السلطات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لحالة الإفلات من العقاب من خلال تمكين إجراء تحقيقات شاملة ومستقلة ومتسمة بالشفافية في ارتكاب شتى صنوف الاعتداءات والاغتيالات وحالات الاختفاء القسري والاعتقالات التعسفية والتعذيب وإساءة المعاملة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان وناشطي المجتمع المدني والصحفيين والمحامين والأكاديميين.

5. يمتنع المجتمع الدولي عن تشجيع حكومات المنطقة على ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان مع الإفلات من العقاب من خلال دعم مساعي الدول القمعية لتبييض صورتها على المسرح الدولي.

Email: info@gc4hr.org
/GC4HR
/GulfCentre4HR

Gulf Centre for Human Rights

GCHR
مركز الخليج لحقوق الإنسان

WWW.GC4HR.ORG